CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية قبل الساعة 17/00 من يوم **6 أيلول/سبتمبر 2011**

(الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، والساعة 22/30 بتوقيت دلهي، و02/00 من صباح يوم 7 أيلول/سبتمبر 2011 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2011/038*
Original: *English*

الانتعاش الاقتصادي يفقد قوة الدفع في الاقتصادات المتقدمة

بعد استعادة البلدان النامية لمستويات نمو ما قبل الأزمة، يُمكن أن تتأثر الآن بكساد الاقتصادات المتقدمة

جنيف، 6 أيلول/سبتمبر 2011 - يمكن أن ينتهي الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة حيث أن الطلب المحلي الخاص ما زال ضعيفاً وفي نفس الوقت تؤخذ الآن تدابير تقشف لتحل محل سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو كمحاولة من حكومات تلك الدول لاستعادة ثقة الأسواق المالية. وعلى العكس من ذلك، حافظت الاقتصادات النامية على مسار النمو القوي بها بالارتكاز في المقام الأول على الطلب المحلي. بيد أنها بلا شك ستواجه عدم الاستقرار المالي وتدفقات رؤوس الأموال المضاربية المتولِّدة في الاقتصادات المتقدمة وقد لا تفلت من كساد جديد يحدث في الشمال.

فقد أصدر الأونكتاد اليوم **تقرير التجارة والتنمية، 2011: تحديات السياسات في فترة ما بعد الأزمة في الاقتصاد العالمي** [(1)]. ويبين التقرير أن الاقتصاد العالمي، بعد انتعاش سريع حدث بعد الأزمة، يتباطأ الآن بتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4 في المائة في عام 2010 إلى 3 في المائة في عام 2011. ومن المتوقع أداء قوي لنمو الاقتصادات النامية والتي استأنفت اتجاه النمو الذي كانت عليه قبل الأزمة وتتوسع بنسبة تعلو على 6 في المائة هذا العام. وعلى العكس من ذلك، لن تنمو الاقتصادات المتقدمة إلا بنسبة تتراوح بين 1.5 و2 في المائة في عام 2011. وما زالت الاقتصادات الانتقالية تتعافى من الانخفاض الحاد الذي حدث في عام 2009 فتشهد معدلات نمو تبلغ نحو 4 في المائة.

.Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press

(1) **إن تقرير التجارة والتنمية لعام 2011: التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في مجال السياسات في فترة ما بعد الأزمة**، (رقم المبيعات E.11.II.D.3, ISBN-978-92-1-112822-2 :13) **Trade and Development Report 2011: Post-Crisis Policy Challenges in the World Economy**) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 .3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

ونظراً إلى أن ردود الفعل التلقائية الأولية من دورة المخزون وبرامج الحفز المالي قد اختفت تدريجياً منذ أواسط عام 2010، فإن الضعف الجوهري في عملية الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة قد تتصدر المشهد. فالطلب الخاص وحده ليس من القوة بما يكفي للحفاظ على زخم الانتعاش، بالنظر إلى أن البطالة ما زالت مرتفعة والأجور راكدة. وعلاوة على ذلك، ما زالت مديونية الأسر المعيشية مرتفعة، وتحجم المصارف عن تقديم تمويل جديد. وفي ظل هذا الوضع، فإن التحوُّل نحو تشديد الضوابط المالية والنقدية ينطوي على خطر كبير يتمثل في حدوث فترة مطولة من النمو المتواضع في الاقتصادات المتقدمة - إن لم يكن فترة انكماش مباشر.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ظل الانتعاش متعثر نظراً إلى أن الطلب المحلي قد ظل محدوداً بسبب الركود في الأجور والعمالة. ونظراً إلى أن أسعار الفائدة ستظل عند مستويات منخفضة تاريخياً في المستقبل المنظور وإلى أن الحفز المالي يتلاشى، فإن من غير المحتمل العودة سريعاً إلى مسار نمو مرضٍ. وفي اليابان، تأخر الانتعاش بفعل تأثير اختلالات لم يسبق لها مثيل في سلسلة التوريد وفي الطاقة بسبب الزلزال وموجات المد البحري الضخمة (تسونامي) اللذين حدثا في آذار/مارس. وفي الاتحاد الأوروبي، ما زالت دخول أصحاب الأجور منخفضة جداً، شأنها شأن الطلب المحلي. ومع أزمة منطقة اليورو التي لم تُحل، وعودة التوتر الشديد في أسواق الديون في الربع الثاني من عام 2011 واحتمال انتشار تدابير التقشف في أوروبا، يوجد خطر حقيقي في أن تظل منطقة اليورو تعمل ككابح كبير للنمو العالمي. وفي الواقع، فإن حالات الانخفاض الحاد التي حدثت مؤخراً في أسواق الأوراق المالية تعكس بدرجة كبيرة احتمالات ضعف النمو بشكل متزايدٍ.

وقد ظل التوسع قوياً في المناطق النامية، باستثناء شمال أفريقيا. وأدت التحسينات في أسواق العمل والدعم العام المستمر إلى إطالة أمد انتعاش الاستثمار والطلب المحلي. وما زالت مناطق شرق وجنوب وجنوب شرقي آسيا تسجل أعلى معدلات نمو النتائج المحلي الإجمالي - بأكثر من 7 في المائة في عام 2011 - وهو النمو الذي يقوده الطلب المحلي على نحو متزايد؛ بيد أن هذه المنطقة تمر بتباطؤ معتدل بسبب آثار سلاسل التوريد من اليابان وتشديد الشروط النقدية وضعف الطلب في بعض أسواق التصدير الرئيسية. وفي أمريكا اللاتينية، ما زال التوسع قوياً إذ يبلغ نحو 5 في المائة، مدفوعاً بالاستهلاك والطلب الاستثماري وبالمكاسب المتحققة من معدلات التبادل التجاري؛ وفي اقتصادات أمريكا الوسطى والكاريبي، سيكون النمو أكثر تواضعاً وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى اعتمادها على التصدير إلى الولايات المتحدة. وينتَظر أن تظل أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تحقق نمواً على نفس وتيرة عام 2010 - أي قرابة 6 في المائة - نتيجة للمكاسب المتحققة في معدلات التبادل التجاري والاستثمارات في الهياكل الأساسية، والسياسات المالية التوسعية. وساعد انتعاش الاستثمار وطلب الأسر المعيشية على الحفاظ على الاتجاه الصعودي الاقتصادي في الاقتصادات الانتقالية التي تحسَّن فيها الدخل الوطني القابل للتصرف فيه بسبب تحسن معدلات التبادل التجاري في بعض الحالات وبسبب زيادة تحويلات العاملين في حالات أخرى.

وعلى الرغم من أن النمو في البلدان النامية قد أصبح أكثر اعتماداً على التوسع في الأسواق المحلية، فإن هذه البلدان ما زالت تواجه مخاطر خارجية مهمة بسبب الضعف الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة والافتقار إلى إصلاحات جوهرية في الأسواق المالية الدولية. ونتيجة لذلك، ما زالت هذه البلدان ضعيفة أمام الصدمات التجارية والمالية التي تؤثر بقوة على حجم صادراتها وأسعار السلع الأساسية الأولية، كما حدث في عام 2008.

وقد انتعشت التجارة الدولية في السلع والخدمات انتعاشاً ملحوظاً في عام 2010 بعد أن كانت قد سجلت أشد انخفاض لها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام 2011، من المتوقع أن يعود حجم التجارة الدولية إلى معدل نمو اقل من 10 في المائة بالمقارنة مع 14 في المائة في عام 2010، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وكان انتعاش التجارة أسرع في الاقتصادات النامية منه في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يعكس السرعة المضاعفة لانتعاش معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وظلت أسعار السلع الأساسية تنتعش منذ الربع الثاني من عام 2009 فشهدت طفرة منذ أواسط عام 2010 إلى أوائل عام 2011، وشهدت انقلاباً في الاتجاه الربع الثاني من عام 2011. وكانت الزيادات في الأسعار قد اتبعت بشكل جزئي انتعاش الطلب وصدمات التوريد وكذلك رواج الاستثمار المالي في السلع الأساسية. وفي عهد أقرب، جاءت الانخفاضات في أسعار السلع الأساسية انعكاساً بدرجة كبيرة للتغييرات السلبية في توقعات المستثمرين الماليين.

وقد ثبت أن تنفيذ التدابير الرامية إلى خفض الطلب المحلي استجابة لأسعار السلع الأساسية المرتفعة هو أمر غير ملائم، إذ إنه قد يضر بالنمو دون أن يخفّض التضخم. وربما يكون اللجوء إلى سياسة الدخول التي تتحرك فيها الأجور بما يتمشى مع الإنتاجية طريقة أكثر عقلانية للسيطرة على الضغوط التضخمية ولدعم نمو الطلب المحلي في الوقت ذاته.

التردد في تنظيم الأوضاع المالية وفي التنسيق الاقتصادي الكلي العالمي

بعد حدوث استجابة دولية منسَّقة وناجحة إزاء أزمة الفترة 2008-2009، لم يحقق التعاون الدولي داخل مجموعة العشرين سوى تقدم ضئيل في مجالات مثل تنظيم الأوضاع المالية والتنسيق الاقتصادي الكلي العالمي، حسبما ذكر تقرير الأونكتاد. فالاختلالات العالمية قد ارتفعت مرة أخرى في عامي 2010 و2011 من حيث الأرقام المطلقة، بعد تقلصها مع الأزمة، وإن كانت ما زالت أدنى بكثير من مستوياتها القائمة قبل الأزمة من حيث الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد. وتقوم بعض الاقتصادات النامية والناشئة ذات الفائض التجاري الكبير، مثل الصين وروسيا، بالوفاء بالتزامها بالمساعدة على خفض الاختلالات العالمية في الوقت الذي يرجع فيه نمو ناتجها المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة إلى زيادة

في الطلب المحلي؛ وهذا على عكس الاقتصادات المتقدمة الرئيسية ذات الفوائض - ألمانيا واليابان - حيث ما زالت الصادرات الصافية تشكل المحرك الرئيسي للنمو. ويلزم تحقيق التعاون الدولي أيضاً للسيطرة بشكل أفضل على تحركات رؤوس الأموال التي تستهدف المضاربة ولتجنب ما يتبعها من احتلالات في أسعار الصرف وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والهشاشة المالية، ولا سيما في الاقتصادات النامية الأشد تأثراً بهذه التدفقات. وينبغي أن تكون المخاطر المتجددة و الناتجة عن الاضطراب المالي والكساد الاقتصادي دافعةً لتعاون دولي أكثر فعالية في مجال الجهود الرامية إلى تحقيق إعادة التوازن العالمي والنمو المطرد.

*** ** ***